

نشوان زید علی عنتر

الحمد لله
والصلاة والسلام
على رسول الله
والآله الطيبين
الطاهرين

أجدادنا و أحفادهم

(مقالات)

بقلم :

نشوان زيد علي عنتر

٢٠٢٥م

مانع الصواعق

كنا نعتقد فيما مضى و وفقا لمطالعتنا الدائمة للكتب العلمية التي بحوزتنا منذ نعومة أظافرنا حتى وقتنا الحاضر بأن جهاز مانع الصواعق إختراع غربي بحت ظهر إلى النور عبر الفيلسوف و العالم الأمريكي بنيامين فرانكلين أواخر القرن السابع عشر الميلادي قبل أن نكتشف قبل شهر و نصف بأن أجدادنا اليمنيين القدماء قد سبقوه في إختراع هذا الجهاز الفريد من نوعه بعدة قرون كما تؤكد الآثار المتعلقة به في قلعتي القاهرة الواقعتين على رؤوس و قمم جبال تعز و حجة و قام بينائهما السلطان علي بن محمد الصليحي (١٠١٢ - ١٠٨١م) عام ١٠٣٠م وفقا لأساليب البناء و الهندسة المعمارية المتوارثة من أجداده الحميريين القدماء (١١٥ ق.م - ٥٢٥م/٥٧٣-٥٩٥م) و من بينها جهاز مانع الصواعق لحمايتهما من البروق و الصواعق الرعدية الناتجة من السحب و الغيوم المحيطة بهما من كل حدب و صوب حيث كان عبارة عن سلك معدني سميك يمتد من أعلى نقطة في القلعة حتى قعر بئر داخلها يمتص شحناتها الموجبة بشكل لا يشكل خطرا داهما على السكان مما يؤكد لنا أن أجدادنا القدماء كانوا بارعين في علوم الفيزياء و الرياضيات و الهندسة و

الجغرافيا و لا سيما فيما يتعلق بنظرية التجاذب و التنافر
الكهربائي و كيفية التعامل مع الشحنات السالبة و الموجبة و
التمدد بالحرارة و الإنكماش بالبرودة عبر طريقة التوصيل لدى
المعادن و الحمل لدى السوائل و دور قمم الجبال المرتفعة
في هطول الأمطار الغزيرة و الصواعق الرعدية و الثلوج الكثيفة
و تكوين السحب و الغيوم الحاضنة لها عن طريق إصطدام
التيارات الهوائية الساخنة و الباردة بها وفق حسابات رياضية
دقيقة عكس أحفادهم الطلاب في وقتنا الحاضر الفاشلون في
الرياضيات و الهندسة و العلوم الأخرى بامتياز حيث لا
يعرفون الجمع و الطرح و الضرب و القسمة و لا يعرفون
الفرق بين الزاوية الحادة و نظيرتها المنفرجة و لا يعرفون كيف
يرسمون خريطة جغرافية لبلادهم حتى !

الإدارة المحلية

إمتازت اليمن في العصور القديمة (٥٠٠٠ ق.م - ٥٩٥ م) بحضارة عظيمة و فريدة من نوعها في شبه الجزيرة العربية بما قدمته من إنجازات و آثار خالدة عبرت عن عبقرية الإنسان اليمني القديم و جهوده الحضارية التي ساهمت في تطور و رقي الإنسانية على كافة الأصعدة اعتمادا على القاعدة الذهبية (الحاجة أم الاختراع) و نظرا لإفتقار بلاده بالموارد الطبيعية (المياه العذبة و المعادن) و تضاريسها القاسية التي تسببت في صعوبة المواصلات و إنقطاع التواصل بين أبناء شعبه الواحد و قلة الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة و غيرها من المشاكل و الأمور اللاتي دفعته لإختراع و إبتكار الحلول المناسبة لها و الناجعة لتحسين الإقتصاد و الوضع المعيشي المحليين بما يضمن التوزيع العادل بثروات بين السكان و لو بنسبة ٩٥% على أقل تقدير .

من أهم الإنجازات التي ذكرناها آنفا الإدارة المحلية حيث إبتكر أجدادنا القدماء نظاما إداريا فريدا من نوعه في العالم ألا و هو المزوجة بين الفيدرالية و المركزية مناصفة حيث طبق في دولتي معين و قبان بنسبة ١٠٠% و في بقية الممالك الأخرى بنسبة ٦٠% ، و هو يعتمد بالأساس على تقسيم

البلاد إلى وحدات إدارية كبيرة تعرف بالمخالف ، و كل مخالف مكون محافد ، و كل محفد مكون من مقولة ، و كل مقولة مكونة من إذوائية ، و كل إذوائية مكونة من هجر .

هذه الوحدات الإدارية السالفة الذكر تدير نفسها بنفسها في الشئون المدنية و الضرائب المحلية و إختيار حكامها و رؤسائها دون الرجوع المركز ، أما الشئون العسكرية و القضائية و الأمنية و الخارجية و الضرائب الإتحادية المعروفة بالخراج و العشر فمن إختصاص المركز ، و لكل وحدة من الوحدات الإدارية أنفها حكومتها الخاصة و برلمانها الخاص المنتخبين من قبل سكانها أيضا ، فعلى سبيل المثال ، الكبير هو حاكم المخلاف و رئيس وزرائها في آن معا و يتولى شئونها التنفيذية فحسب ، لكنه لا يصدر أي قرار تنفيذي مرتبط بالمخلاف إلا بعد موافقة مجلسها التشريعي و كلاهما منتخب من قبل سكانها بالإقتراع المباشر ، و الأمر ينطبق على حكام المحافد و المقولات و الإذوائيات و الهجر و حكوماتها و مجالسها التشريعية و البلدية حيث يتم إختيار أعضائها بالإنتخاب المباشر مما يبرهن أن أجدادنا سبقوا عصرهم في تبني العملية الديمقراطية بمبادئها و مؤسساتها الراهنة ، و هذا طبيعي لأنه حسب رأي علماء الجغرافيا

التاريخية يتناسب مع بيئتها الوعرة و الفقيرة بالموارد الطبيعية و البشرية عكس نظيراتها الغنية بالثروات الطبيعية و البشرية الخاضعة باستمرار للحكم الديكتاتوري و الإدارة المركزية ، و يا ليت أحفادهم إتزموا بنهجهم المبتكر في الإدارة المحلية لا من قريب أو من بعيد كما طبقها الفرنسيون و الإيطاليون بحذافيره على وحداتهم الإدارية رغم إختلاف المسميات ، بل أنهم لم يطبقوا الأنظمة الفيدرالية و المركزية المستوردة من غيرهم بشكل سليم حيث ظلوا مصرين على أساليب متخلفة و غبية ما أنزل الله بها من سلطان في الإدارة المحلية لبلادهم إرضاء لحكامهم الفاسدين الذين يعيشون فيهم فسادا دون أن يحركوا نحوهم منذ القرن العشرين حتى وقتنا الحاضر .

الجسور

كلما تأملت وادي بنا من سفح جبال موطننا الأصلي بالدوير حتى شعرت بالأسى و الغضب من أبناء جلدتي اليمين الغارقين في تخلفهم و همجيتهم التي لا تطاق ، إلى هذا الحد غير قادرين على إنشاء جسر واحد فقط على الأقل يربط بين ضفتي الوادي توفيراً لمشقة الانتقال بينهما للمشاة و سائقي السيارات و الشاحنات بدلا من تركهم عرضة لمخاطر السيول الجارفة و الصعود و النزول من الأعلى إلى الأسفل و العكس صحيح ؟ و حتى عندما ينشئون جسورا حديثة لا تدوم في المناطق الواقعة على ضفاف الأودية أو الجبال الشاهقة فإنهم يقومون ببنائها بشكل عشوائي غير سليم و مخالف للمعايير و المواصفات الهندسية حيث سرعان ما تنهار بسرعة البرق عند أول إمتحان حقيقي تواجهه ، فيضطروا إلى ترميمها مجددا و بنفس الأسلوب الخاطئ السالف الذكر أيضا ما يكشف لنا عدم إخلاصهم و أمانتهم و تفانيهم في أعمال تخدم الناس و البلاد عكس أجدادهم القدماء الذين صنعوا جسورا عملاقة بمنتهى الدقة و الأمانة و الإتقان و مطابقة للمعايير و المواصفات الهندسية السليمة كالجسور التي أنشأها الحميريون (١١٥ ق.م - ٥٩٥م) في محافظتي إب و

ذمار و الجسور التي أنشأها الملكة الصليحية أروى بنت
أحمد الصليحي (١٠٤٩-١١٣٨م) في محافظة إب و
الجسور التي أنشأها الرسوليون (١٢٢٩-١٤٥٤م) بطول
البلاد و عرضها و لا سيما في محافظات تعز و عدن و
البيضاء و إب و صنعاء و الحديدة و جسر شهارة الذائع
الصيت في محافظة حجة الذي بناه الأئمة الزيديين (٩٣٠-
١٩٦٢م) في القرن السابع عشر الميلادي .

السدود

أثناء مطالعتي للموسوعة اليمنية قبيل أسبوع فوجئت بالكم الهائل من السدود التي أنشأها أجدادنا القدماء و تجاوزت سقف ال ١٢٠ سد و على رأسهن جميعا سد مأرب العظيم ، و ما زاد من دهشتي أكثر أن هذه السدود السالفة الذكر قاموا بنائها في زمن قياسي و في وقتها المحدد دون ملاحظة أو تسويق أو نهب منظم و مبطن من قبل القائمين أو المديرين المشرفين عليها أو مقاولوها لميزانيتها العامة المحددة و المصادق عليها من قبل البرلمان المعروف بالمسود و وفقا لمعايير و مقاييس هندسية سليمة و مبتكرة و باللغة الدقة تضمن إستمرارها و ديمومتها في العمل على مر العصور حيث مازالت هذه السدود تعمل بكفاءة عالية في حجز مياه الأمطار و سيولها الجارفة ليتم توزيعها لاحقا في ري الأراضي الزراعية و إمداد سكان القرى و المدن المرتبطة بها بمياه الشرب النقية بالتساوي و دون تمييز بينهم .

و من العوامل المساهمة في مد عمرها و كفاءتها التشغيلية أيضا الصيانة الدورية لها و المتمثلة بإزالة الترسبات الطينية و المعدنية و تكديس الطمي العالق على أبواب صرف مياهها المخزنة فيها و توزيع الأشياء المزالة السالفة الذكر على

الحقول المحيطة بها كي تساهم في خصوبة تربتها الغرينية و بالتالي تزيد من إنتاجها الزراعي أضعافا مضاعفة من مبدأ رب ضارة نافعة كما هو مذكور في نقش CIH540 و نقش أبرهة الكبير (CIH565) لتتحول على إثر ذلك إلى حدائق غناء يشار لها بالبنان تتمتع بالإكتفاء الذاتي و عامرة بكافة أصناف الخضروات و الفواكه و الحبوب و البقوليات و مدنا كبرى مزدهرة تضاهي بنموها السكاني المتزايد و رخائها الإقتصادي المتطور نظيراتها في بلاد الروم و الفرس و العراق و مصر و بلاد الشام كما حدث لمدينة مأرب عاصمة الدولة السبئية (٢٥٥٥ق.م - ٢٨٠م) التي كانت فيما مضى تتسع لعشرة ملايين نسمة من كل حدب و صوب و الخضرة و مظاهر التمدن الحضري تعم أرجاءها الصحراوية بفضل سد مأرب العظيم قبل أن هذه الأراضي المجاورة للسدود على يد الأحفاد إلى صحار جرداء و قرى موحشة يعمها الخراب و الدمار و ثقافة التخريب و التدمير و القتل و السلب و النهب بين أطلالها القاحلة بعدما أهملوا إرث أجدادهم العظيم في الزراعة و الري لصالح الثلاثي المرح الراسخ في عقلية الإنسان العربي على مر العصور (العقيدة + القبيلة + الغنيمة) لدرجة أنهم لم يعودوا قادرين على بناء سد واحد فقط بالمعنى

المفهوم و بشكل هندسي سليم و يقومون بصيانتة الدورية
بمنتهى الأمانة و الأخلاق رغم إمتلاكنا جيشا من المهندسين
المعماريين المتخرجين من جامعاتنا المحلية و الأجنبية و
جيشا من عمال البناء المهرة فما بالك بمئة و عشرين سد؟!
ألا إني بلغت اللهم فاشهد .

الطرق و الشوارع

ما زالت طرقنا و شوارعنا المعبدة من أسوأ الطرق و الشوارع في العالم أجمع حتى بعد تعبيدها بالأسفلت حيث سرعان ما تتفكك و تتعثر تحت أقدام المشاة و إطارات السيارات بمختلف أحجامها المارون على سطحها المتهالك أصلا لأن القائمين عليه غشاشين و بلا ضمير و غير مخلصين في عملهم قاموا بإنشائها و بنائها بشكل مغشوش و مخالف للمعايير و المقاييس الهندسية سعيا وراء أموالها المرصودة لها دون حياء أو وجل عكس أجدادهم القدماء الذين بنوا طرقا و شوارع عملاقة ما زالت خالدة في أذهاننا جيلا بعد جيل و شاهدة على عظمتهم الحضارية على مر العصور حيث قاموا بإنشائها و تعبيدها بمنتهى الإلتزام و الإخلاص و الأمانة بمواد بناء مبتكرة كالحجارة النارية المرصوفة و الرصاص الذائب و الجص وفق المعايير و المقاييس الهندسية الخاصة بها و وفق أموالها المرصودة لها دون أن يحدوا عنهما قيد أنملة مما جعل أسطحها و أرصفتها قوية و متماسكة تدوم عبر الأجيال حتى وقتنا الحاضر ، و لعل أطلال شوارع غيمان التي رأيتها بأم عيني خلال رحلة جامعة قبيل تخرجي عام ٢٠٠٧م و بنيت في عهد التبغ الحميري أسعد كرب (٣٧٨-٤١٥م) و

أطلال طريق مبلقة الطويل و شوارع مدينة هربت التي قام
الملوك القتبانين (٣٥٠ ق.م-٢٧٥م) و شوارع مدينتي جلبة
و إب في عهد الملكة الصليحية أروى بنت أحمد الصليحي
(١٠٤٩-١١٣٨م) لخير دليل على ذلك ، و فهمكم كفاية
يا سادة يا كرام .

المدن

من يتأمل التخطيط الحضري للمدن في بلادنا خلال عصورها القديمة (٥٠٠٠ ق.م - ٥٩٥م) يدرك مليا بأن أجدادنا اليمينيين القدماء كانوا سابقين في بناء و تخطيط المدن بشكل حدائقي و دقيق و سليم حيث تكشف لنا الأطلال الأثرية لمدن تمنع و هوبرت و قنا القتبانية و براقش و نشن و نشق المعينية و مأرب و صرواح السبئية و شبة الحضرمية و غيمان و صنعاء و عمران الحميرية و نقوش 860 atim و res 3504 معرفتهم الوطيدة بتخطيطها الشبكي قبل نظرائهم الهلينيستيين و المتمثلة بتقسيم المدينة بشكل سليم إلى قسمين رئيسيين يفصلهما شارع رئيسي عام معبد بالحجارة أحدهما يمثل الأحياء الرسمية و الراقية و الآخر يمثل الأحياء الشعبية و المتواضعة ، و كل قسم منهما ينقسم بدوره إلى مباني و مساكن كبيرة و صغيرة يفصل بينهم شوارع فرعية معبدة بالحجارة بها أرصفة مخصصة للمشاة و تجهزة بخدمات المياه و الصرف الصحي و المواصلات و النظافة الأساسية أيضا دون نسيان حصة المتنفسات الطبيعية و المتنزهات و الحدائق و الملاعب من مخططاتها العمرانية ، فضلا عن التزام حكوماتها الصارم بقوانينها التشريعية الصادرة

عن برلماناتها المحلية حيث تعتبر مناطق محرمة على
المسلحين و حثالة المجتمع الريفي و القبلي و الخارجين عن
القانون و دعاة الفتن السياسية و الفوضى الأمنية دخولهم إليها
، علاوة على إلزامها أصحاب المنازل و الدكاكين و المتاجر
و المطاعم و العقارات الأخرى بعدم الإستيلاء على أجزاء من
الأرصفة المخصصة للمشاة في شوارعهم و عدم الخلط
العشوائي في العقارات المخصصة لأصحابها في الحي الواحد
حيث لا يجوز إقامة الدكاكين أو المتاجر أو المطاعم أو
الشركات في المباني السكنية بل في المباني التجارية
المخصصة لها كما تبنى المصانع في المباني الصناعية و
المزارع في المباني الزراعية و ليس كما يصنع أحفادهم بمدننا
هذه الأيام حيث خلطوا الحابل بالنابل فيها و حولوها إلى
كوكتيل من الفوضى العمرانية و الإدارية و الحضارية العثية
التي لا محل لها من الأعراب تكشف لنا بما لا يدع مجالاً
للشك أنهم لا يعرفون كيفية بناء المدن و إدارتها بالمعنى
المفهوم ، و من يتأمل حال صنعاء و إب و تعز و عدن و
مأرب و الحديدة هذه الأيام يدرك هذه الحقيقة المخجلة التي
يندى لها الجبين .

البنوك

تعتبر البنوك أو المصارف من المؤسسات المالية الهامة
اللاعبة دورا محوريا في عمليات التداول النقدي بين الأفراد و
الحكومات و مؤسساتهم التجارية و الإقتصادية التابعة لهم
على مر العصور أي منذ ظهور لبناتها الأولى و المتمثلة
بالبيوت المالية في العراق القديم في الألف الثالث قبل
الميلاد و ليس منذ بداية ظهورها الحديث كما هو متعارف
عليه في بريطانيا خلال القرن السابع عشر الميلادي .

و من هذا المنطلق ، فقد شهدت اليمن القديم (٥٠٠٠ ق.م
- ٥٩٥ م) بدورها نهضة مصرفية لم يسبق لها مثل تزامنت
مع حركة إنتعاش إقتصادي منقطع النظير نابغة من تجارتها
البرية عن طريق البخور و البحرية عبر موانئها الرئيسية على
سواحل البحرين الأحمر و العربي حيث أثمرت عن ظهور
مجموعة من البنوك و المصارف الصغيرة و الكبيرة في كل
قرية و مدينة على إمتداد أرضها الطبيعية الكبرى تقوم
بالعمليات المصرفية و المالية و منح القروض و السلفيات إلى
عملائهم التجار مقابل ضمانات تجارية و عقارية و إيداع
أموالهم المنقولة لديهم على هيئة ودائع و حسابات بنكية مع
الأرباح بفوائد محددة الخ .

ينبع إهتمام اليمينيين القداماء المتزايد بالبنوك و المصارف بمدى إدراكهم العميق بدورها البارز في إدارة دفعة أرباح و عائدات مشاريعهم التجارية و الصناعية و الزراعية بشكل عملي سليم حيث تسابق معظمهم بمن فيهم رجال الدولة المدنيين و العسكريين و كهنة المعابد في إنشائهن و إيداع أموالهم بها كما فعل القتبانيين (٣٠٠٠ ق.م - ٢٧٥ م) عند إنشائهم البنك المركزي القتباني وسط سوق شمر في عاصمتهم تمنع و الذي تم إفتتاحه عام ١٦٠ م في عهد ملكهم نبط عم يهنعم (١٦٠-١٨٠ م) و المجانبيين (٢٣٥٧-٢٠٠٣ ق.م) في سوق صحار في الألف الثاني قبل الميلاد .

أما أحفادهم فحدث و لا حرج متخلفون و رجعيون حتى النخاع و لا يؤمنون بإختراع إسمه البنوك أو المصارف و لا كيفية إدارتها بشكل سليم و محترف حتى يومنا هذا لأسباب و حجج دينية واهية ما أنزل الله بها من سلطان حتى بعد ظهورها في ربوع العربية السعيدة منذ أربعينات القرن العشرين و بأعداد ضئيلة و نادرة لا تذكر .

الحصان

ظل العديد من المؤرخين الاكاديميين من الشرق و الغرب يصرون على أن الموطن الأصلي للحصان هي آسيا الوسطى و تحديدًا كازاخستان في الألف السادس قبل الميلاد ، و انتقل الى العراق في عهد الكاشيين (١٥٩٥-١١٥٧ ق.م) عن طريق ايران لينتقل بدوره من هناك الى شبه الجزيرة العربية في أواخر الألف الثاني قبل الميلاد حيث قام سكانها العرب بعد استئناسه بالمزج بين نوعيه البربري و الايراني و يكونوا من خلال تزاوجهما معا الحصان العربي ، قبل أن يحدث علماء الآثار السعوديين مفاجأة من العيار الثقيل عام ٢٠١٦م تثبت أن الموطن الأصلي للحصان هو اليمن حيث قامت بعثة أثرية تابعة لجامعة الملك سعود برئاسة د/ابراهيم بن علي الغبان بمسح أثري للمنطقة الممتدة من وادي الدواسر جنوب نجد الى جيزان و أكتشفوا في قرية المقر بمنطقة عسير التي كانت فيما مضى جزء من اليمن قبل عام ١٩٣٤م آثارا و نقوشا قديمة تعود الى العصر الحجري الحديث (١٢٠٠٠-٩٠٠٠ ق.م) تؤكد انها الموطن الأصلي للحصان بكافة أنواعه و ان اليمنيين القدماء منذ ذلك الحين أول من قاموا بتدجينه و ترويضه و تربيته و انتاج سلالات جديدة منه انتقل

بعضها الى شمال شبه الجزيرة العربية في الألف الثاني قبل
الميلاد عكس أحفادهم الكسالى الذين لا يهتمون بتربية
الدجاج و المواشي بشكل سليم فما بالك بالخيول ؟

الديمقراطية

عندما نتحدث عن الديمقراطية فإننا لا نقصد من ورائها معناها السطحي المبهم (حكم الشعب للشعب) بل نظيره الإصطلاحي بأنها عبارة عن مجموعة من القوانين و التشريعات الصادرة عن السلطة التشريعية التي تنظم الحريات العامة و الخاصة على حد سواء و يتم تطبيقها على الجميع بلا إستثناء ، و هذا ما فطن إليه أجدادنا اليمينيون القدماء و لا سيما القتبانيين منهم عند صياغتهم المبتكرة لديمقراطيتهم البرلمانية المناسبة لبلادهم و بيئتها المحلية و ثقافة سكانها السياسية بغية توفير مشاركة أوسع لأفراد الشعب بكافة مشاربيهم في صنع القرار السياسي و الرقابة التشريعية على أجهزة الدولة المدنية و العسكرية و منحهم المزيد من الحريات العامة و الخاصة شريطة ألا تتجاوز الخطوط الحمراء المتمثلة بسيادة الدولة و النظام و القانون و وحدة الوطن و سلامة أراضيه حيث تمخض عنها نظاما ديمقراطيا فريدا من نوعه يتكون من السلطات التالية :

١. السلطة التنفيذية = و يرأسها رئيس الدولة المعروف بالملك أو التبع عند الحميريين بينما نائبه أو ولي العهد بدوره يرأس الحكومة أو مجلس الوزراء و كلاهما من الأسرة

الحاكمية ، فالأول يدير الشؤون الداخلية و الخارجية بمساعدة و إستشارة الثاني ، و كلاهما يتم إختيارهما من قبل المسود و لا يحق لهما إصدار أي قرار أو قانون رسمي إلا بموافقة الأخير .

٢ . السلطة التشريعية = و يرأسها رئيس المسود (مجلس الأشراف) و يتم إختيار أعضائه بالانتخاب من قبل الشعب حيث يمنح الثقة للحكومة و يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية و إستجواب وزرائها و إصدار التشريعات و القوانين بالأغلبية المطلقة .

٣ . السلطة القضائية = و يرأسه رئيس المجلس الإستشاري للدولة و هو بمثابة المحكمة الدستورية في وقتنا الحاضر و يتولى الفصل بين الملك أو رئيس الحكومة و المسود أو العكس و ينظر في الدعاوى و الطعون المقدمة من أعضاء المسود أو المواطنين ضد القوانين الصادرة من قبل السلطين التنفيذية و التشريعية و مدى مطابقتها لمواد الدستور و بنوده .

و تقوم هذه السلطات السالفة الذكر بواجباتها الرسمية المحددة بموجب نصوص الدساتير اليمينية القديمة المنظمة

لها و لا سيما الدستور القتباني الذي أصدره الملك هوف عم
في القرن الثالث قبل الميلاد .

هل تصدقون يا سادة يا كرام بأن الكويت و إندونيسيا و
البحرين و الإمارات يطبقون هذا النظام الديمقراطي الفريد من
نوعه بحذافيره حتى يومنا هذا بينما أحفاد حضارة عمرها
خمسة آلاف سنة لم يتبنوه و لم يلتزموا به قيد أنملة مفضلين
عليه أنظمة ديمقراطية هزلية بعيدة عن جوهر الديمقراطية
شكلا و مضمونا و يتجاوزون من خلالها سيادة الدولة و
النظام و القانون و وحدة الوطن و سلامة أراضيه بشكل عبثي
و عشوائي ؟ فضلا عن تبنيم لأنظمة ديمقراطية من الخارج لا
يفقهونها البتة و لا تتناسب مع ثقافتهم السياسية لا من قريب
أو من بعيد ؟

المرأة

شتان بين معاملة أجدادنا اليمينيين القداماء للنساء و معاملة أحفادهم لهن ، فالأول كان يعامل المرأة بغاية التحضر و الإحترام و التقدير وصلت آلى حد منحه حقوقها كاملة أسوة بشقيقها الرجل منذ الألف الأول قبل الميلاد شملت حقها في التعليم و العمل و الترشيح و التصويت في إنتخابات المسود و البرلمانات المحلية و البلدية و الميراث و حمايتها من التنمر و العنف الجسدي الذكوري و ختان الإناث و فحص العذرية و وأد البنات للحفاظ على شرفها كما يزعمون الخ (نقوش هرم ١٧ ، ١٨ ، ٢٠) ، كما أنه أيضا فتح الباب لها على مصراعيه أمام توليها للمناصب القيادية صغيرها كان أم كبيرها في الدولة و أجهزتها المدنية و العسكرية دون أن يشعر الرجال بغضاضة في ذلك كما حدث مع ملكة سبأ بلقيس المذكورة في القرآن الكريم (سورة النمل) التي تولت رئاسة الحكومة في عهد أبيها الهدهاد أيضا ، و مثلما حدث أيضا مع ملكة حضرموت السبئية الأصل حلك ملك و رئيسة الحكومة في عهد زوجها الملك العزيز يلط في القرن الثالث الميلادي و المذكورة في النقوش المسندية (نقوش جام ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٧٤١) .

أما الثاني فلا يعترف بالمرأة أصلاً لأنها من وجهة نظره المتخلفة ناقصة عقل و دين و مخلوق حقير مثلها مثل أصحاب الخمس (المزايينة ، الدواشين ، الخدم) و بالتالي لا يعطيها حقوقها كاملة أو حتى الحد الأدنى منها تحت ذريعة الدين الإسلامي و شريعته المتحجرة و العادات و التقاليد القبلية العفنة التي عفا عليها الزمن .

الموسيقى

منذ أن إستتمعت لهذه السيمفونية الموسيقية الحميرية التي يعود تاريخها إلى ٣٥٠م و قام بنشرها أحد أقربائي عبر صفحته في الواتساب مطلع شهر فبراير الماضي حيث قامت أوركسترا برلين بعزفها تحت قيادة المايسترو و الموسيقار اليمني محمد القحوم حتى فوجئت بإيقاعاتها الموسيقية الراقية و ألحانها العذبة عذوبة الفرات القريبة من الموسيقى اللبنانية الحديثة التي صاغها الأخوان رحباني خلال خمسينات القرن العشرين ، الأمر الذي دفعني للبحث بين سطور الكتب و مواقع الأنترنت عن الموسيقى و الغناء لدى أجدادنا اليمنيين القدماء حيث توصلت للنتائج التالية :

١. كانوا ذواقين ذوقا رفيعا من الدرجة الأولى للموسيقى و الأغاني المحلية و الأجنبية على حد سواء .
٢. قدموا الموسيقى و الأغاني التراثية و الشعبية بشكل راق و جميل و عذب يخلب الألباب .
٣. أجادوا العزف على الآلات الموسيقية السائدة في عصرهم بمهارة و إحترافية فنية عالية منذ الألف الثالث قبل الميلاد .

٤ . إخترعوا الآت موسيقية فريدة من نوعها في الموسيقى الشرقية كالطنبور و الربابة و القنبوس و قيثارة النفخ و الناي و المزمار .

٥ . إخترعوا أيضا أنواعا من الموسيقى الشرقية مازالت سائدة حتى وقتنا الحاضر كالموسيقى الحميرية و الحنفية و المدنية و موسيقى الدان الحضرمي .

٦ . لم يحتقروا الموسيقى و لا الغناء أو يحرمونها على أنفسهم بإسم الدين أو العادات و التقاليد ، كما أنهم لم يحتقروا من يمارسونها من الموسيقيين و الموسيقيات ، الملحنين و الملحنات و العازفين و العازفات بغض النظر عن طبقاتهم الإجتماعية المنتمئة لعامة الشعب أو الملوك و الأمراء أو رجال الدين أو الأعيان و النبلاء و القضاة .

٧ . أنشأوا العديد من المدارس و المعاهد و الفرق المتخصصة في الموسيقى و الغناء الراقين بطول البلاد و عرضها .

و ياليت الأحفاد ساروا على نهج أجدادهم في عشقهم إن لم نقل حبهم الراقي للموسيقى و الغناء بل حاربوهم و إحتقروهم و إحتقروا من يمارسونها أو يدرسونها

حرموهما على أنفسهم تحت ذريعة الدين الإسلامي و العادات
و التقاليد الإجتماعية العفنة و دول الجوار ردحا من الزمن ، و
حتى عندما قرروا الإعتراف بهما على مضض بضغط من دول
الجوار كان تذوقهم لهما بمنتهى الرداءة و الإنحطاط و
الإبتذال و العبث الفني من الدرجة الأولى حيث قدموا
موسيقاهم و أغانيهم الشعبية و التراثية بشكل سئ للغاية و
مشوه و خال من الذوق الفني الراقى عبر مجموعة من
المطربين و الملحنين و العازفين الرديئين الذين يعزفون على
الآت الموسيقية القديمة و الحديثة على حد سواء التي
بحوزتهم عزفا رديئا خال من الإحترافية و المهارة العالية .

الصناعة و الزراعة

كان أجدادنا اليمينيون القدماء مثل نظرائهم العراقيين و المصريين يقدرّون أهمية ٩٠% من ميزانية الدولة الرسمية و أموالها العامة و عائداتها الضريبية و الجمركية على رباعي التنمية (التعليم - الصحة - الزراعة - الصحة) لإقامة دولة قوية البنيان متكاملة الأركان يتمتع مواطنوها بعقل سليم و جسم سليم في آن معا يأكلون مما يزرعون و يلبسون مما يصنعون .

و من هذا المنطلق شهدت بلادهم السعيدة نهضة زراعية و صناعية منقطعة النظير جعلتهم يحققون إكتفاء ذاتيا في الحبوب و البقوليات و الخضروات و الفواكه و المواشي و الدجاج ، و يصنعون كافة السلع الإستهلاكية الضرورية و الكمالية على حد سواء داخل الوطن أم خارجه من الإبرة إلى السفينة صناعة محلية مبتكرة ١٠٠% ، و ما فاض من إنتاجهم الزراعي و الصناعي عن حاجة السوق المحلية قاموا بتصديره إلى الخارج من بينها العسل و العنب اللذين يضرب بهما المثل و الأسلحة الخفيفة و الثقيلة (و على رأسها السيوف اليمانية و الدروع و النصال الحضرية) حيث كانوا من أكبر المصدرين لها في العالم آنذاك ، فضلا عن إنشائهم

آلاف و آلاف المصانع المجهزة بالمدارس و المستشفيات و مراكز الأبحاث العلمية و وسائل المواصلات و المرافق الخدمية و السكنية و الإدارية الخاصة بها في القرى و المدن بطول البلاد و عرضها ، و هذا ما لم يفهمه أحفادهم الأغبياء الكسالى الحفاة العراة الذين يعشقون الربح السريع دون تعب أو جهد يذكر و يأكلون من زرع غيرهم و يلبسون من صنع غيرهم دون حياء أو خجل .

الفلك

من إنجازات أجدادنا اليمنيين القدماء الحضارية ما يتعلق بإبتكاراتهم العلمية في حقل الفلك حيث شملت إنشائهم العديد من المراصد الفلكية العالية الدقة في المناطق ذات الأجواء المناسبة للرصد الفلكي بطول البلاد و عرضها لمراقبة و رصد حركة النجوم و الكواكب و الأجرام السماوية بمنتهى الدقة الحسابية أولا ثم تعليم و تخريج علماء الفلك المرموقين البارعين في علوم الرياضيات المعاصرة و الحساب و الفيزياء و الجغرافيا لتثمر جهودهم المضيئة في هذا المجال عن إكتشافهم كوكبي الزهرة (عشر) و زحل و نجم الشعرى اليمانية مما جعل مراصدها الفلكية و علمائها المحترفين معتمدين حصريا لدى سكان الحجاز و نجد في حساب الأيام و الشهور و الأعوام عندهم ، فضلا عن صياغتهم للتقاويم القمرية و الشمسية الفائقة الدقة في حساباتها الرياضية المعقدة و المتخصصة في كافة أمور حياتهم اليومية بمن فيها الزراعة و التجارة و الملاحة البحرية و الأبراج و قراءة الطالع و المناخ و الأرصاد الجوية ، و كان آخرها التقويم الحميري الصادر عام ١١٥ ق.م حيث يتكون من الشهور التالية :

١ . الدثا = يناير

- ٢ . الحلة = فبراير
- ٣ . المعون = مارس
- ٤ . الثبتن = إبريل
- ٥ . المبكر = مايو
- ٦ . القياظ = يونيو
- ٧ . المذران = يوليو
- ٨ . الخراف = أغسطس
- ٩ . العلان = سبتمبر
- ١٠ . الصراب = أكتوبر
- ١١ . المهلة = نوفمبر
- ١٢ . الآلان = ديسمبر .

إلى جانب توصلهم لحركة الفصول الأربعة الخاصة ببلادهم و مناخها الموسمي المنتمي للمنطقة الحارة في العالم بعدما أجروا تجارب علمية و حسابات رياضية و فلكية و جغرافية معقدة تمخض عنها ما يلي :

١. الدثا = الربيع (يبدأ من شهر مارس و ينتهي في شهر مايو)

٢. سمسع = الصيف (يبدأ من شهر يونيو و ينتهي في شهر أغسطس).

٣. خراف = الخريف (يبدأ من شهر سبتمبر و ينتهي في شهر نوفمبر).

٤. آلان = الشتاء (يبدأ من شهر ديسمبر و ينتهي في شهر فبراير).

هذا ما حققه أجدادنا من إنجازات علمية في علم الفلك عكس أحفادهم الغير قادرين حتى على تحديد موعد قدوم شهر رمضان المبارك و حساب غيره من شهور التقويم الهجري الغير دقيق حسابيا و لا فلكيا الذي تنبوه عوضا عن تقويمهم الحميري إرضاء لدول الجوار و نظيراتها المتطرفة إسلاميا بشكل علمي سليم رغم تطور الآلات و الأدوات الفلكية الخفيفة منها و الثقيلة و توافرها لدى الجميع بأسعار مناسبة ، فضلا عن عدم وجود مرصد فلكي حديث واحد في طول البلاد و عرضها لأن وجوده مثل علم الفلك بالنسبة لهم حسب عديم و مضيعة للوقت و مخالف للدين الإسلامي و

يعتبر من يمارسه كافر حتى النخاع متناسين أن أول من إخترع
التلسكوب هو رجل دين يمني مسلم يدعى ابن العنز
(١٥٩٢-١٦٤٤م) عام ١٦١٦م .

المسرح

مازلت أتذكر ما قاله لنا أستاذ اللغة العربية في مدرسة النهضة خلال دراستنا المرحلة الثانوية هناك صالح مرعي عن فن المسرح عندما وصفه بأنه شر و بلية و طامة كبرى على المسلمين حلت عليهم بعدما إستوردوه من الغرب الكافر رغم أنه يعلم علم اليقين بأنه فن شرقي صميم ظهر لأول مرة في مصر القديمة منذ الألف الخامس قبل الميلاد .

بداية ، إعتبرت ما صرح به للتو أمامنا نابع من تطرفه الإسلامي البحت قبل أن أكتشف مع مرور الزمن أن معظم أبناء جلدته بكافة مشاربهم يشاطرونه نفس الرأي زورا و بهتاناً بإعتباره من الفنون المحرمة في الدين الإسلامي مثله الرسم و الفن التشكيلي و الغناء و الموسيقى و النحت و الرقص و التمثيل !!؟

على العكس منهم تماما ، كان أجدادهم اليمينيين القدماء بكافة طبقاتهم الإجتماعية العليا و الدنيا على حد سواء ج أكثر تطورا و تحضرا و إعتدالا و إنفتاحا و رقياً منهم في حُبهم و تذوقهم للفن بكافة أنواعه و على رأسهم أبو الفنون المسرح حيث إهتموا به أيما إهتمام بعدما جعلوه ركنا أساسيا من العادات و التقاليد الثقافية عندهم و طقساً من طقوس

العبادة الوثنية لديهم ، فمن هذا المنطلق أقاموا له المسارح
في القرى و المدن بطول البلاد و عرضها و شكلوا العديد من
الفرق التمثيلية المحترفة لتقدم على خشباتها الحجرية
عروضها و مسرحياتها الدرامية و التراجيدية و الكوميديّة و
الغنائية و الموسيقية و الراقصة و التجريبية التي تخاطب
ضمائر الجمهور الوجدانية و أحاسيسه المرهفة و قضاياه
الجادة بشكل راق و هادف دون زيادة أو نقصان .

الدين

لم يكن يقصد رسولنا الكريم (ص) بعبارة (الإيمان يمان و الحكمة يمانية) المذكورة بين سطور حديثه الشريف بأن اليمينين حكماء حتى النخاع بل أن سر قوتهم في إستخدام عقلهم لفهم أمور دينهم و دنياهم بشكل سليم ، و هذا ما كان عليه أجدادنا اليمينين القدماء من حكمة عالية تمثلت في إستخدام عقولهم لإبتكار الحلول المناسبة لمشاكلهم حتى و لو كانت مخالفة لنصوص الدين طالما إتزمت بجوهره الحنيف حيث كان فهمهم له فهمها عقلانيا معتدلا خال من التطرف المطلق أو الإنفتاح العقيم بغية خدمة مصالح الناس أولا ثم خالقهم عز و جل ثانيا بما يتناسب مع متطلبات العصر و ظروف واقعهم المعاش الزمانية و المكانية ، و من هذا المنطلق فهموا الحلال و الحرام من منطلق الأشياء المفيدة و الضارة للناس بعد خوض التجارب العلمية لهم و ليس وفقا للأحكام الدينية و الفقهية العبثية التي تحرم الأشياء المفيدة للناس و تحلل نظيراتها الضارة لهم ، فضلا عن إعترافهم الحذر بالآخر الذي لا ينتمي لدينهم و سماحه له بممارسة طقوسه الدينية بين ظهرانيهم بحرية تامة دون أن يخشوا شيئا منهم كما فعلوا مع اليهود و المسيحيين و أتباع

التوحيد الحميري في عهد الحميريين (١١٥ ق.م - ٥٩٥ م) ، سيما و أنهم لم يجعلوا الدين في خدمة السياسة أو تجنيد نصوصه لغايات دنيئة في نفس يعقوب ، عكس أحفادهم و لا سيما أتباع الأقلية الزيدية منهم الغارقين في تطرفهم الديني الإسلامي الذين ألغوا كلمتي الحكمة و التفكير العقلاني من قاموسهم الجماعي إلى الأبد لصالح الإنغلاق الديني المتحجر و حل المشكلة بمشكلة أكبر و عدم الإعتراف بالآخر الغير المسلم و الإضطهاد العنصري لأتباعه و عدم السماح لهم بممارسة طقوسهم الدينية و جعل الإسلام في خدمة السياسة و جعله أضيق من عنق الزجاجة لأتفه الأسباب .